الولايات المتحدة تخشى حرباً أهلية في المناطق المتنازع عليها

بـــرواري: واشـنـطـن تـرغـب بـالـوسـاطـة بـين الاقـلـيـم وبـغـداد

بغداد / المدى

كشف مستشار في الحكومة امس، عن وجود تخوف أميركي من نشوب حرب أهلية في المناطق المتنازع عليها بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من العراق، مبينا أن حكومتي بغداد واربيل منحت ضمانات ووعودا بالمحافظة على استقرار تلك المناطق.

وتعتبر قضية المناطق المتنازع عليها من أبرز المشكلات التي لا تزال قائمة بين اربيل وبغداد وترتفع حدتها بين آونة وأخرى وتشمل محافظة كركوك ومناطق في نينوى وديالى وصلاح الدين.

وأورد العراق في دستوره المادة ١٤٠ لحل إشكالية تلك المناطق، لكن تطبيقها لم يستكمل بعد ويقول الكرد إن دوافع سياسية تقف وراء تعطيل تنفيذ المادة.

وقال مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون إقليم كردستان عادل برواري: إن "الجانب الاميركي على دراية كاملة بأنه إذا لم يكن هناك وسيط أو طرف ثالث مشرف بين الحكومتين الاتحادية والإقليم بشأن المناطق المتنازع عليها فأنه يتوقع ان تحدث خلافات قد تصل إلى حرب أهلية ومصادمات".

وأوضح: أن "أميركا تمتلك معلومات كافية عن المناطق المتنازع عليها"، مبينا أن "هناك ضمانات ووعودا من الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بالمحافظة على استقرار تلك المناطق وليس من مصلحة الطرفين حدوث الخلافات في تلك المناطق".

وتابع برواري: أن "الخلافات والصدامات لا تحصل من قبل المسؤولين ، بل الخشية هي ان تحصل تلك الخلافات والصدامات من قبل المواطنين".

وتنص المادة ١٤٠ على حل قضية المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل التي تعرضت إلى التغيير الديمغرافي على يد النظام السابق وتكون على ثلاث مراحل وهي: التطبيع، ثم إجراء إحصاء سكاني، يعقبه استفتاء بين السكان على مصير تلك المناطق.

يشار الى نائب الرئيس الاميركي جوزف بايدن الذي وصل الى بغداد بصورة مفاجئة الثلاثاء الماضي اكد ان الانسحاب الاميركي من العراق يطلق مسارا جديدا بين دولتين تتمتعان بالسيادة. وقال بايدن في افتتاح اجتماع لجنة التنسيق الاميركية العراقية العليا ان القوات الاميركية تغادر العراق ونحن نطلق مسارا جديدا معا ومحطة جديدة في هذه العلاقة.

واضاف بايدن في حضور رئيس الحكومة نوري المالكي ومسؤولين اميركيين وعراقيين ان هذه الشراكة تشمل علاقة امنية قوية تستند الى المقاربة العراقية لشكل هذه العلاقة.

وتابع بايدن ان بلاده ستواصل المحادثات مع الحكومة العراق حول اسس الترتيبات الامنية، بما فيها التدريب والاستخبارات ومكافحة الارهاب. واشار الى ان اللجنة العليا ستشكل محور كل هذه الجهود. وكان رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية والنائب عن التحالف الوطني حسن السنيد قال في وقت اسبق أن الحكومة العراقية لا تشعر بأن هناك خطرا في أنهيار العملية السياسية لاسيما بعد الانسحاب الأميركي.

وتابع السنيد :أن الحكومة تنظر بعين الاعتبار والاهتمام إلى الوضع في العراق بشكل عام والسياسي بشكل خاص للفترة مابعد الانسحاب الأميركي، موضحاً انه ليست هناك حاجة لتحشيد قوات أميركية في منطقة الخليج إذا كان الأمر حفاظاً ودعما للعملية السياسية فالعملية السياسية مستقرة.

وأضاف رئيس لجنة الأمن والدفاع: أن الخلافات والتقاطعات التي تحدث بين الفترة والأخرى بين الكتل السياسية لا تؤثر على أصل بقاء العملية السياسية وإنما هو نوع من التنافس ولا يؤدي إلى انهيار العملية السياسية في البلاد.

وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة اتفاقاً لدعم مشروع إحلال السلام والتنمية، وهو مشروع مشترك بين البرنامج الأممي ووحدة تحليل المعلومات المشتركة بين الوكالات.

وبحسب مسؤولين دوليين فأن هذه المبادرة تهدف إلى فهم أولويات التنمية في المناطق المتنازع عليها. وبموجب هذا الإتفاق ستقدم المنظمة الدولية للهجرة دعماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع حوار الأقليات في نينوى الذي يهدف إلى بناء القدرات المحلية لتعزيز الحوار والتفاهم بين الطوائف في محافظة نينوى.

وكجزء من هذا المشروع قامت المنظمة الدولية للهجرة بإجراء المقابلات وقادت مجموعات مركزة في محافظتي نينوى وكركوك ستسهم نتائجها في تحضير وكتابة التقرير النهائي عن تحليل عوامل السلام والتنمية.

كيفن ديلانسي، مسؤول مراقبة وتقييم عمليات النزوح في منظمة الهجرة الدولية تحدث لإذاعة العراق الحر عن أهداف هذا المشروع، وقال إن الاتفاقية ستقدم معلومات وتحليلات فورية من الميدان وذلك لضمان تطوير البرامج المستقبلية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى في هذه المناطق، وضمان تلبيتها للمتطلبات والأولويات المحلية في المناطق المتنازع عليها.

وسيتم استخدام المعلومات التي سينتهجها هذا المشروع في وضع مشاريع مستقبلية في مناطق العراق الشمالية وهذا ما سيسمح بان توضع البرامج وفقا لاحتياجات سكان هذه المناطق.

وبعدها سيتم وضع برامج مستقبلية للنهوض بالتعايش السلمي بين مختلف الطوائف والقوميات التي تقيم في هذه المناطق.

من جهته يستبعد نائب رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب النائب محمد كياني أن يتم الاستفادة من هذه البرامج والمشاريع ما لم تكن هناك نية حقيقية لحل النزاعات في هذه المناطق والبدء بعملية التنمية والتطوير في ظل وجود ثقافة حزبية متخلفة على حد وصفه، متهماً الأحزاب تتلاعب بالمشاعر القومية والدينية والمذهبية.

العراق وإيران يتبدلان رفات جنود فقدوا في حرب الثماني سنوات

بغداد / المدى

ذكرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر، امس، عن استعادة كل من العراق وايران لرفات ١٠٣ جنود ممن فقدوا خلال الحرب التي استمرت بينهما لمدة ثماني سنوات.

وقالت مستشارة اللجنة الدولية في مجال الطب الشرعي لورديس بينادوس في تصريح اطلعت عليه نشرته وكالة شفق نيوز" ان "مدينة الفاو جنوب العراق شهدت امس الاول استعادة رفات ١٠٣ جنود من الجنود العراقيين والإيرانيين الذين فقدوا خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وبرعاية مباشرة منها".

واكدت بينادوس على ان "السلطات العراقية والايرانية بذلتا قصارى جهدهما من اجل نجاح هذه المهمة"، مشيرة الى ان "ممثلي البلدين عملا جنباً الى جنب من اجل تحديد موقع الرفات البشرية واستخراجها".

يذكر ان العراق وايران وقعا في تشرين الأول ٢٠٠٨ وبرعاية اللجنة الدولية للصليب الاحمر اتفاقا يتعلق بتبادل المعلومات بين البلدين وتسليم رفات المفقودين خلال الحرب، وتبادل البلدان منذ التوقيع على الاتفاق رفات المئات من الجنود القتلى.

وكانت كتلة العراقية البيضاء، اتهمت في وقت سابق، إيران بـ"التلاعب بمشاعر العراقيين" من خلال إصرارها على احتجاز عراقيين كرهائن وليس كأسرى، منتقدة وزارة الخارجية لإهمالها متابعة هؤلاء المحتجزين. وقال النائب عن العراقية البيضاء، كاظم الشمري، في بيان، صدر الاسبوع الماضي ونشرته (المدى): إن "ملف الأسرى العراقيين لدى إيران يفترض أن يكون قد أغلق منذ سنة ١٩٩١ وأن يكون انتهى بشكل فعلي بعد سقوط النظام السابق سنة ٢٠٠٣ وعودة العلاقات العراقية الإيرانية إلى سابق عهدها في الستينيات والسبعينيات"، معرباً عن "أسفه الشديد لأنه لم ينته حتى يومنا هذا". وأكد الشمري أن "إيرانَ تلعب اللعبة المعهودة ذاتها في المساومة على عواطف العراقيين ومشاعرهم من خلال الاحتفاظ بأبنائهم كرهائن، وليس كأسرى باعتبار أنه لا توجد حاليا حرب بين البلدين".

وأضاف النائب الشمري، أن "الأوساط الخارجية هي من تبحث عن مصالح الشعب العراقي، وهي من تتعاطف مع آلامه وأوجاعه بدلاً من أن تقوم بهذه المهمة أطراف عراقية"، معتبرا أن "وزارة الخارجية العراقية ليست وزارة للخارجية، إنما هي مجموعة منافع ومصالح شخصية يتسابق للحصول عليها مجموعة من الأشخاص"، بحسب تعبيره.

داعيا الشعب العراقي والبرلمان إلى أن "يقول كلمته بحق وزارة الخارجية ومنتسبيها، وأن تقول الحكومة العراقية كلمتها بحق من يتلاعب بمشاعر العراقيين من خلال الاحتفاظ بأبنائهم كرهائن".

وأوضح إلى أن "الدول الغربية تقيم الدنيا ولا تقعدها بسبب احتجاز إنسان أو حتى حيوان بطريقة غير لائقة، فيما تهمل الخارجية العراقية البحث عن مصير العراقيين من خلال إهمال هذا الملف وتركه بشكل نهائي".

تفجير في ديالى يوقع عشرات الضحايا.. ومحاولة اغتيال لوزير البيئة

بغداد / المدى

تصاعدت وتيرة الاحداث الامنية ليوم امس، فقد شهدت محافظة ديالى خرقاً بتفجير سيارة مفخخة اوقعت العشرات من الضحايا بين قتيل وجريح، فيما نجا وزير البيئية سركون لازار صيلوة من محاولة اغتيال بعبوة ناسفة شمال بغداد.

وافاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، الخميس، بأن ٣٧ شخصا سقطوا بين قتيل وجريح بتفجير سيارة مفخخة داخل علوة شعبية شمال بعقوبة.

وقال المصدر إن "سيارة كانت مركونة داخل علوة شعبية لبيع الخضراوات انفجرت، صباح امس، وسط قضاء الخالص،(١٥ كم شمال بعقوبة)، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ٣٠ آخرين بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بعدد من السيارات".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الاسعاف هُرعت إلى منطقة الحادث لنقل الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثث القتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت قوة أمنية طوقا امنيا على منطقة الحادث ومنعت الاقتراب منه".

وشهدت ديالى، أمس الاول، إصابة خمسة مدنيين بانفجار عبوة ناسفة كانت موضوعة داخل سيارة مدنية متروكة قرب منزل محقق عدلي يدعى كريم حميد في منطقة الكسيرات شرق بعقوبة، فيما اعتقلت قوة أمنية تسعة أشخاص بينهم ثلاثة مطلوبين بتهمة الإرهاب، كما عثرت على مخبأين للأسلحة والعتاد خلال عملية أمنية نفذتها في مناطق متفرقة من المحافظة، في حين اعتقلت الأجهزة الأمنية شخصين على خلفية تفجير عبوة ناسفة بمنزل قيد الإنشاء في بعقوبة.

يذكر أن المصادر الأمنية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، تشير إلى أن العام الحالي، شهد انفجار ١٢ سيارة مفخخة في مناطق متفرقة من المحافظة.

من جانبها، أعلنت وزارة العدل العراقية، امس، عن تنفيذ حكم الإعدام بحق ستة مدانين بقضايا إرهابية، بعد اكتسابهم درجة الاحكام القطعية.

وقالت الوزارة في بيان صدر، امس، وتلقت (المدى) نسخة منه إن "حكم الإعدام بحق ستة مدانين نُفذ، صباح امس، وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، وأضافت الوزارة أن "تنفيذ الاعدام جاء بعد اكتسابهم درجة الإحكام القطعية".

وكان مجلس القضاء الأعلى، اعلن امس الاول، أنه أفرج عن (٤٨٩١) موقوفاً خلال تشرين الأول الماضي، فيما أشار إلى أن محكمة جنايات النجف أصدرت حكما بالإعدام شنقا على ثلاثة مدانين بتهمة قتل شريك لهم في العمل.

وقال مجلس القضاء في بيان له ، إن "المجلس قرر الإفراج عن ٤٨٩١ موقوفاً خلال تشرين الأول وفقا لاستمارة الإحصاء الشهري للشهر المذكور من عام ٢٠١١ والخاص بالموقوفين لرئاسات المحاكم العراقية كافة"، مبينا أن "المجموع الكلي للموقوفين خلال الشهر العاشر بلغ ٢٩٧٠٣ موقوفين".

وأضاف مجلس القضاء أن "مجموع المحسوم قضاياهم بلغ ١١٦٨٢ منهم ٤٨٩١ موقوفاً اخلي سبيله بالإفراج في دور التحقيق والمحاكمة و٥٣٣٧ موقوفاً منجزة قضيته في دور التحقيق بين الغلق والغرامة والإحالة و ١٤٥٤ موقوفاً في دور المحاكمة التي تنوعت بين البراءة وصدور حكم غرامة وإيقاف تنفيذ وإجراءات قانونية".

وأوضح البيان أن "عدد الموقوفين غير المحسومة قضاياهم والتي هي في رهن التحقيق والمحاكمة فقد بلغت ١٢٥٧٣ موقوفاً"، مشيرا إلى أن "عدد الموقوفين الذين اخلي سبيلهم بكفالة بلغ ٥٤٤٨ موقوفا لذات الشهر".

ونجا وزير البيئة سركون لازار صليوا، امس، من محاولة اغتيال بانفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه شمال بغداد، أسفرت عن إصابة احد عناصر حمايته.

وقال سركون لازار صليوا إن "عبوة ناسفة انفجرت، صباح امس، مستهدفة موكبي لدى مروره في قضاء التاجي، شمال بغداد، متوجها إلى محافظة صلاح الدين، ما أسفر عن إصابة أحد عناصر حمايتي بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بعدد من سيارات الموكب"، مبينا أنه "لم يصب بأي أذى".

وأضاف صليوا أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريح إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج"، من دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

وشهدت بغداد، أمس الاول، مقتل مسلح وإصابة آخر بانفجار عبوة ناسفة كانا يحاولان زرعها على جانب الطريق في منطقة السميلات شمال غرب قضاء أبو غريب، غرب بغداد.

يذكر أن العاصمة ومحافظات أخرى تشهد منذ أشهر تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولين حكوميين، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين بشأن الكثير من القضايا، من أبرزها أسماء الوزراء الذين سيتولون الحقائب الأمنية.

دولة القانون: صباح الساعدي يبحث عن الشهرة

بغداد / المدى

انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون صادق اللبان استمرار النائب صباح الساعدي في توجيه الإتهامات الى وزير التجارة وكالة السابق صفاء الدين الصافي ، متهما الساعدي بأنه " يبحث عن الشهرة على حساب تشويه سمعة الآخرين ".

وكانت (كتلة مستقلون) المنضوية في ائتلاف دولة القانون ذكرت صدور قرار من القضاء بتبرئة وزير التجارة السابق صفاء الدين الصافي من التهم المنسوبة اليه .

وقال رئيس الكتلة خالد العطية في مؤتمر صحفي عقد بمبنى مجلس الاسبوع الماضي " القضاء العراقي اسقط جميع التهم عن وزير التجارة السابق صفاء الدين الصافي بعد ثبوت بطلانها".

وأضاف إن " الصافي قدم الادلة الدامغة التي تثبت براءته من التهم التي نسبت اليه لأغراض سياسية "، مشيرا الى ان" قرار البراءة صدر من المحكمة الجنائية في البصرة".

ودعا العطية "بعض الاطراف السياسية الى عدم استخدام الإعلام كاداة للتسقيط السياسي". اللبان قال امس :" ان استمرار النائب الساعدي بتوجيه الإتهامات للصافي برغم تبرئة الاخير من قبل مجلس القضاء الاعلى يدل على ان القضية شخصية ولا علاقة لها بالمصلحة العامة كما يدعي الساعدي ، إذ ان المسألة باتت تثير استغراب القاصي والداني خصوصا بعد ان اتهم الساعدي القضاء العراقي بأنه مسيس ".

واضاف :" ان القضاء العراقي قال كلمته وكشف عن حقيقة الظلم الذي تعرض له الصافي في قصية الزيت الفاسد ، ومن المؤسف ان الساعدي يترك ملفات الفساد الحقيقية ويغض النظر عن مساءلة التاجر الفاسد الذي جلب شحنة الزيت ويركض مهرولا ليكيل الاتهامات للصافي .

وتابع :" من المؤسف ان يظن بعض من ينتهج هذا النهج الشخصي في مساءلة المسؤولين ان الشهرة والشعبية قد تتحقق من خلال اتهام الناس ظلما ومن دون دليل ، والأسوأ من ذلك ان يقوم نائب باستغلال حصانته النيابية استخداماً سيئاً ينطوي على ظلم كبير ". وقال اللبان :" يجب ان يوضح لنا النائب الساعدي أسباب هذه الحملة الاعلامية التي استهدف من خلالها الصافي مشيرا الى ان الصافي يعتزم مقاضاة الساعدي بتهمة التشهير ".

يذكر ان التهم الموجهة للصافي عضو كتلة /مستقلون/ تتعلق بمسؤوليته عن وجود ١٣٧٩ شاحنة وحاوية كانت مركونة في احد الموانئ الجنوبية لمدة تزيد على عام تحتوي على زيت تبين انه فاسد. يشار الى ان النائب صباح الساعدي عضو لجنة النزاهة النيابية ذكر إن مجلس القضاء الأعلى مسيّس ويضم أركاناً من النظام السابق وان إدارته بائسة. مبينا ان أية قضية تمس مسؤولين كبارا في الحكومة يتنصل عن الاستمرار بها ويخرج بذرائع عدم كفاية الأدلة.

وقال خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان الاحد الماضي وحضرته (المدى) إن الحكومة تشغل الشعب العراقي بموضوعي الأقاليم والانقلاب على العملية السياسية من قبل البعثيين للتغطية على ملفات الفساد التي يتورط بها كبار مسؤوليها، لتجعل من الفساد الموجود في المؤسسات الحكومية شيئاً ثانوياً. ودعا الساعدي رئيس الوزراء نوري المالكي الى إيجاد حل لاسترداد ٥٥ مليون دولار التي ذهبت لشراء الزيت الفاسد في وزارة الصافي ، مبيناً ان هذا المبلغ جزء من الفساد وليس الفساد كله.

وأشار الساعدي إلى "أننا لا نستغرب إسقاط التهم التي كانت موجهة ضد وزير التجارة السابق وكالة صفاء الدين الصافي لان اية قضية تمس مسؤولين كبارا في الحكومة يتنصل مجلس القضاء الاعلى عن الاستمرار بها ويخرج بذرائع عدم كفاية الأدلة"، بحسب تعبيره.

كما دعا القضاة والمحامين إلى إسقاط رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود، باعتباره شخصاً سيّس القضاء لصالح جهة معينة من دون ان يسمي تلك الجهة.

وأشار الساعدي إلى أن مجلس القضاء الأعلى يضم اركاناً من النظام السابق وتحديداً من كان يصدر احكام الاعدام بحق أعضاء حزب الدعوة، معربا عن اعتقاده بان المالكي لن يجتث اركان النظام السابق الموجودين في مجلس القضاء الأعلى، وذلك لاستفادته منهم ضد البعض، بحسب قوله.